حماية المياه من الاصطياد الصناعي الجائر

-مدير مكتب وزارة الثروة السمكية بعدن لـ« الثورة »:

أكثر من ٢١ ألف طن إجمالي الصادرات السمكية العام الماضي

■ حرصت وزارة الثروة السمكية على بذل المزيد من الاهتمام البالغ للحفاظ على الثروة السمكية التي تزخر بها مياهنا حيث تواصل دعمها المستمر والمتنامي لتحديث هذا القطاع الحيوي من خلال تزويد الصيادين بقوارب الصيد والمحركات وكذا انشاء المراسي ومراكز الانزال وتعبيد الطرق في القرى الساحلية ووضع المعالجات للجمعيات السمكية.

وتدل المؤشرات والبيانات الاحصائية للانتاج من مختلف الاسماك والاحياء البحرية الاخرى في محافظة عدن على تنوع الصادرات من الاسماك التي توفر احتياجات السوق المحلية والخارجية .

وذكر الاخ/محمد سالم وحيد - مدير عام مكتب وزارة الثروة السمكية بمحافظة عدن أن مكتب الوزارة يبذل جهودا واسعة في سبيل تنفيذ سياسة الوزارة وتوجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية حفظه الله للعمل على حماية الثروة السمكية واستغلالها الاستغلال الأمثل بما من شأنه توفير الغذاء السمكي لمواطني الجمهورية والعمل على تشجيع الصادرات السمكية والى حماية البيئة البحرية وتبني ودعم الاصطياد التقليدي بدرجة أولى والعمل على تطوير وسائل اصطياده بما يمكنه مستقبلاً من القيام بالاصطياد لتلك الانواع التجارية مثل الحبار وغير ذلك .

عدن/ابراهيم السعدي

– وفي هذا السياق أوضح الاخ مدير مكتب الوزارة أن انتاج شركات الصيد الصناعي العاملة في خليج عدن والبحر العربي بلغ في العام المنصرم ٢٠٠٣م اثني عشر الفا وسبعمائة وثلاثة وثمانين طنا وأربعمائة وخمسة وثمانين كيلو جراما شملت الاسماك المجمدة والحبار والهاريكا واليايريكا والجمبري والاخطبوط واسماك طازجة واحياء أخرى

مشيرا الى انه قد عملت خلال العام المنصرم ٢٠٠٣م تسع شركات للاستثمار في المجال السمكي باجمالي تسعة وثلاثين قاربا وفقا للاتفاقيات الموقعة مع وزارة الثروة السمكية وتصاريح الاصطياد الصادرة عن الوزارة حيث بلغ اجمالي ايام التشغيل ستة آلاف وسبعمائة وواحد وستين يوما.

وقال ان الصيد التقليدي والمتمثل في انتاج الجمعيات السمكية والصيادين الفرديين على طول سواحل الجمهورية يسهم في توفير اكثر من ٩٠٪ من احتياجات مواطني الجمهورية من الاسماك والاحياء البحرية الاخرى حيث ترتفع سنويا مساهمة قطاع الصيد التقليدي من الصادرات السمكية من اجل تعزيز ورفع القدرة الانتاجية للصيد التقليدي

واستطرد قائلا لقد اولت قيادة وزارة الثروة السمكية الاهتمام البالغ لهذا القطاع من خلال الدعم المستمر والمتنامي في تزويدهم بقوارب الصيد والمحركات المدعومة وكذلك في انشاء المراسي ومراكز الانزال وتعبيد الطرق في القرى الساحلية كما يتجلى هذا الدعم في القطاع السمكي من خلال سياسة الوزارة في حماية المنطقة الاقليمية من اقصى حد جزر وحتى ٦ اميال بحرية وجعلها نشاط الصيد التقليدي الأمر الذي يحمي مناطق مراعي توالد وتكاثر الصيد على طول سواحل الجمهورية من الاصطياد الجائر لقوارب الصيد الصناعي وآثارها المدمرة على الثروة السمكية في ظل عدم وجود منظومة ورقابة بحرية فاعلة تستطيع الدولة من خلال ضبط نشاط الصيد الصناعي واجمالا فإن سياسة وزارة الثروة السمكية وخطتها ترمي الى تعزيز وتطوير نشاط الصيد التقليدي كبديل عن الاصطياد الصناعي .

وأوضح الاخ محمد سالم وحيد أنه توجد في محافظة عدن ست جمعيات سمكية تعمل في إطار نشاط الصيد التقليدي باستخدام طرق الصيد المسمى التحليق ، المدود ، التجليب ، الشكات ، والتشويط .. وغيرها من الطرق التقليدية.

موضحا ان مكتب الوزارة قام بتنفيذ المرحلة الاولى من حصر الصيادين وقوارب الصيد العاملة في محافظة عدن وفي جميع المديريات الساحلية حيث بلغ عدد الصيادين في كل من مديريات صيرة وخورمكسر والمعلا والتواهي والبريقة الفين وسبعمائة وثلاثة واربعين صيادا فيما بلغ عدد القوارب الفا ومائة وثلاثة عشر قاربا وذلك بناء على قرار من الاخ محافظ المحافظة رقم ٧٢ لعام ٢٠٠٣م وبمشاركة الجمعيات السمكية والسلطة المحلية بالمحافظة والمديريات وكذا الجهات الامنية حيث تمكنا من معرفة عدد القوارب وأماكن تواجدها بما في ذلك القوارب المرقمة وغير المرقمة كما تم حصر الصيادين المزاولين لمهنة الصيد سواء المنتسبين للجمعيات أو غير ذلك وبصدور القرار رقم ١٥٢ لعام ٢٠٠٤م الصادر عن الاخ المحافظ والخاص بالمرحلة الثانية من مشروع حصر الصيادين وقوارب الصيد المتضمن تشكيل لجنة برئاسة الاخ احمد الضلاعي الوكيل المساعد للمحافظة لاستكمال المشروع من خلال صرف تصاريح مزاولة المهنة وتصاريح قوارب الصيد وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٣ لعام ٢٠٠١م ، كما ستقوم اللجنة باستكمال ترقيم قوارب الصيد غير المرقمة لما لهذا الموضوع من اهمية في الجانب الامني وكذلك استكمال اصدار التراخيص للصيادين ولقوارب الصيد .

ولذلك فإن اللجنة وبالتنسيق مع خفر السواحل ومدراء عموم المديريات ورؤساء الجمعيات السمكية ستتمكن من اتمام هذا العمل الهام والذي من خلاله ستتمكن كل الاجهزة الحكومية والخاصة من معرفة الوضع الفعلي البشري والمادي للصيد التقليدي في المحافظة وباستكمال المشروع سوف يسهم هذا القطاع في توفير موارد مالية للسلطة المحلية من خلال تسديد رسوم تراخيص مزاولة المهنة وتراخيص عمل قوارب الصيد.

وتحدث الاخ مدير عام مكتب وزارة الثروة السمكية بالقول : نظرا لما تعانيه الجمعيات السمكية في المحافظة من مصاعب وقصور في الجوانب الادارية والمالية والاحصائية اضافة الى ماتملكه بعض الجمعيات من اصول استثمارية غير مستغلة نظرا لتوقفها منذ سنوات لأسباب فنية أو لعدم وجود إدارة اقتصادية لتسيير النشاط حيث اصدر الاخ المحافظ القرار رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠٤م لتقييم أوضاع الجمعيات السمكية وبموجبه شكلت لجنة برئاسة وكيل المحافظة المساعد لدراسة أوضاع الجمعيات السمكية والعمل على تصحيح الاوضاع وتقديم الحلول والمعالجات للنهوض بالجمعيات بما يؤهلها للقيام بمهامها في توفير الاسماك للسوق المحلية أو في اصطياد الاسماك المرغوبة للتصدير .

وفي جانب الصادرات السمكية لعام ٢٠٠٣م فقد بلغ اجمالي الصادرات السمكية «٢١,٣١٢,٥٦٥» كجم/طن من قبل شركات الصيد الصناعي والشركات الوطنية العاملة تم فيها تصدير اسماك مجمدة وطازجة وشرائح وحبار وبازيكا وهاريكا واخطبوط وشروخ كامل وذيول وزعانف القرش وابومقص جمبري لحم مجفف قفيعة خيار البحر .

فيما ارتفعت الصادرات السمكية في محافظة عدن خلال عام ٢٠٠٣م عن العامين الماضيين والمصدرة من الشركات الوطنية الى دول شرق آسيا وأوروبا والدول العربية وقد بلغ انتاج صادرات الشركات الوطنية السمكية البالغ عددها تسع عشرة شركة كمية «٨٦٥٥٨٠٣» كيلو جرامات وتحتل انشطة الصادرات السمكية حيزا كبيرا من نشاط وعمل المكتب حيث وجه الاخ وزير الثروة السمكية منذ اغسطس ٢٠٠٣م بإضافة عضو عن ادارة الرقابة والتفتيش الى قوام اللجنة المختصة بالاشراف على شحن الصادرات السمكية بما يعزز انشطة الصادرات والاهتمام بالجودة وبالمعايير والشروط للاسواق الخارجية ، كما يجري المختبر المركزي الفحوصات المختبرية ووفقا لمتطلبات السوق الاوروبية وقد اعتمدت هذه المواصفات لجميع الصادرات بحيث تقدم عينات من المنتجات السمكية الى المختبر قبل الشحن بالاضافة الى صرف الشهادات الصحية على نتائج المختبر .

واضاف: يواجه مكتب الوزارة اشكالات من بعض الشركات التي تقوم بالتصدير مباشرة من ميناء الحاويات أو ميناء المعلا خصوصا تلك الكميات التي تأتي من حضرموت أو الحديدة ولايتم اجراء الفحص المختبري لها في عدن وذلك حسب القرار الوزاري المنظم للصادرات فإن اللجنة في منطقة التصدير تتولى الاشراف على شحن المنتج المصدر والتأكد من اكتمال وثائق الكرتنة والتغليف ، بالاضافة الى الجانب الاحصائي للصادرات السمكية.

وحول تصحيح أوضاع الرقابة والتفتيش البحري اشار الى انه قد شكلت الحكومة لجاناً مختصة شارك في اعمالها الاخوة وزير الثروة السمكية ومحافظي عدن وحضرموت حيث اتخذت القرار رقم ١٦٣ لعام ٢٠٠٣م بشأن الرقابة والتفتيش البحري والغرامات على مخالفات قوارب الصيد الصناعي تتضمن اللائحة مناطق الاصطياد والايواء وقسمت المياه البحرية السيادية اليمنية الى ثلاث مناطق هي منطقة البحر الاحمر ابتداء من الحدود السيادية شمالا وحتى باب المندب جنوبا ومنطقة خليج عدن ابتداء من باب المندب غربا وحتى بئر علي شرقا ثم منطقة البحر العربي ابتداء من بئر علي شرقا وحتى الحدود السيادية مع دولة عمان وتشمل ذلك جزيرة سقطرى والجزر المجاورة .

وبهدف تعزيز وسائل الرقابة على نشاط الاصطياد الصناعي فقد الزمت قيادة الوزارة جميع قوارب الصيد المصرح لها بالعمل في المنطقة الاقليمية أو الاقتصادية بتركيب انظمة الرقابة على الاقمار الصناعية وقد تم العمل بذلك فعليا على القاربين الزبير «١» والزبير«٢» العاملين في المنطقة الاقتصادية خارج ١٢ ميلا بحريا من اقصى حد الجزر وكذا القاربين التايلنديين ١٠ – ١١ العاملين في المنطقة الاقليمية في البحر العربي .

كما ترمي سياسة الوزارة الى تنظيم الرقابة على نشاط الصيد التقليدي من خلال ضبط فتح وإغلاق المواسم والرقابة على التقيد بقرارات الاغلاق لمواسم الصيد التي تهدف الى حماية وتكاثر الاسماك والاحياء البحرية الاخرى والى حماية البيئة البحرية.

قوارب في شاطئ صيرة

منظر للصيادين في خليج عدن

وقفة مع أنشطة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بمحافظة صنعاء

■.. يشهد المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بمحافظة صنعاء عدداً من الأنشطة والمهام المتمثلة في مجمل أهدافه التي أُنشئ من أجلها وقام المجلس خلال الفترة الماضية بدور بارز في نشر الوعي من خلال النزول الميداني وفي تنظيم ورش توعية بين أوساط الأمهات والاعتناء بصحة الطفل والصحة الانجابية.

ولتسليط الأضواء حول هذه المهام التي يقوم بها التقيت الأخت/ فهمية عبدالرحمن الارياني – المدير التنفيذي بالمحافظة التي تحدثت في البداية عن نشاط المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.. فقالت:

صنعاء/ ابراهيم القرضي

– أُنشئ المجلس الأعلى للأمومة والطفولة عام ١٩٩٩م وتتمثل أهدافه في وضع الاستراتيجية ورسم السياسة العامة فيما يتعلق بشئون الأمومة والطفولة بما يتفق مع دستور الجمهورية والقوانين النافذة واستراتيجية الدولة للتنمية البشرية.. وكذا التنسيق بين مختلف القطاعات الرسمية والأهلية المعنية بشئون الأمومة والطفولة بهدف ايجاد التوازن والتكامل المطلوب بين هذه القطاعات، والعمل على نشر الوعي الاجتماعي بقضايا وحاجات ومشاكل الأمومة والطفولة، وأيضاً توطيد العلاقات وتطويرها مع الدول والهيئات والمنظمات العربية للاستفادة لما من شأنه انجاح الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة مع توفر الموارد اللازمة من ميزانية الدولة والبحث عن مصادر تمويل محلية ودولية لتوفير ما تتطلبه الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة.

كما أنه من ضمن أهدافه ممارسة المهام والاختصاصات التالية:

١) رسم السياسة العامة فيما يتعلق بشئون الأمومة والطفولة في كافة المجالات.

٢) إقرار مشروعات الخطة الوطنية الشاملة فيما يتعلق بشئون الأمومة والطفولة في اطار الخطة العامة للدولة والتي تهدف الى رعاية وحماية وتنمية الأمومة والطفولة في مختلف المجالات تعليمياً، صحياً، اجتماعياً، ثقافياً، اعلامياً.

٣) متابعة وتقييم تنفيذ السياسة العامة والخطة الوطنية للأمومة والطفولة في ضوء التقارير المقدمة اليه من الجهات المعنية واصدار القرارات والتوصيات بشأنها وتقديم المشورة اللازمة لتحسين وتطوير الخدمات والبرامج.

٤) توفير المعلومات والاحصائيات والدراسات اللازمة المتعلقة بشئون الأمومة والطفولة.

٥) متابعة تنفيذ الخدمات والبرامج الثقافية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والاعلامية المناسبة لتوعية وتعبئة الرأي العام بشأن قضايا واحتياجات الأمومة والطفولة.

٦) تشجيع ودعم النشاط الطوعي وتوسيع نشاطه وقاعدته.

٧) اقتراح مشاريع القوانين واللوائح والأنظمة التي تكفل حقوق الأمومة والطفولة.

٨) مناقشة وإقرار الميزانية السنوية للمجلس تمهيداً لعرضها على الجهات المختصة لاعتمادها.

٩) دراسة الخطط العامة لكل لجنة في المجلس وتقييم أعمالها ومنجزاتها.

١٠) التعاون مع المنظمات الحكومية والطوعية العاملة في مجال الأمومة والطفولة على المستوى المحلي والعربي والاقليمي والدولي.

١١) دراسة الاتفاقيات المتعلقة بالأمومة والطفولة وإقرارها قبل التوقيع عليها ومتابعة تنفيذها.

١٢) متابعة نتائج المشاركة في الندوات والمؤتمرات والاجتماعات المحلية والعربية والدولية المتعلقة بالأمومة والطفولة ودراسة نتائجها وقراراتها وتوصياتها ومواثيق المنظمات والهيئات العربية والدولية المعنية والعمل على الاستفادة منها.

هذه هي أهداف المجلس الأعلى للأمومة والطفولة وفقاً لانشائه عام ٩٩م، فالمجلس الأعلى للأمومة والطفولة بمحافظة صنعاء شهد خلال الفترة الماضية نشاطاً كبيراً من خلال تأدية المهام المناطة به وفقاً للقانون حيث قمنا بالنزول الميداني لعمل التوعية اللازمة بشأن الأمومة والطفولة والصحة الانجابية في مديريات سنحان – بني حشيش – همدان – الحيمة الداخلية – الحيمة الخارجية – بني مطر.

كما نقدم شكرنا وتقديرنا لكل من يتعاون معنا في تنفيذ مهامنا وتسهيل كل الصعوبات وعلى رأسهم الأخ/ المحافظ، والأخ/ أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة الأخ اللواء/ أحمد علي شيبان، والأخوة أعضاء المجالس المحلية بالمديريات.

كما قمنا بعدة أنشطة منها:

نفذ فرع المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالمحافظة عدداً من حملات التوعية للنساء حول العديد من الموضوعات أهمها:

– الصحة الانجابية.

– الزواج المبكر ومخاطره على المرأة الصغيرة.

– العناية بالأم الحامل وأهمية المتابعة لدى المراكز الصحية الموجودة في المديريات.

– النظافة الشخصية وأهميتها لصحة الأسرة والمجتمع بشكل عام.

– الرضاعة الطبيعية وأهميتها للأم والطفل على حد سواء.

– حول التغذية للطفل وكيفية الوقاية من بعض الأمراض القاتلة والتي يمكن تفاديها بواسطة عملية التلقيح للطفل.

وقد كانت هذه الحملات ناجحة جداً وذات مردود ايجابي وفعال حيث أن هذه الحملات نفذت بواسطة عدد من الطبيبات المتخصصات وذوي الكفاءات.

حملة ثالثة

● ماهي خطة عمل المجلس؟؟

– يقوم فرع المجلس بالتنسيق مع عدد من الجمعيات والجهات ذات العلاقة لإقامة أنشطة مختلفة تتعلق بالأم والطفل.

والآن لدينا خطة لاقامة حملة ثالثة، إلا أنها لم تنفذ حتى الآن لكن الجهود لم تزل قائمة لتوفير الامكانيات الخاصة بها ومن أهم مواضيع الخطة اختيار الأسرة النموذجية في المحافظة لتكريمها والهدف هو التشجيع على الروابط الأسرية والاهتمام بالأسرة.

● وعن الصعوبات قالت:

– الصعوبات هي كثيرة منها: عدم وجود ميزانية خاصة بالفرع يمكن التحرك من خلالها وهذه من أهم الصعوبات التي تواجهنا حالياً.

كما التقيت الأخت/ لطيفة عبدالله العنسي – مدير عام فرع المجلس الأعلى بالأمانة وتحدثت عن الأنشطة التي قام بها المجلس والأعمال التي يقوم بها فقالت:

– فرع المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في أمانة العاصمة يقوم الآن بتنظيم حملة للتوعية النسوية الثانية بالأمانة والتي تتركز حول المواضيع التالية:

– نظافة البيئة – النظافة الشخصية وفي البيت والحي وعلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: في مقرات الجمعيات النسائية العاملة في الأمانة.

المرحلة الثانية: في مراكز تنمية الأسرة.

المرحلة الثالثة: في مراكز محو الأمية للكبار.

وذلك بالتنسيق مع صحة البيئة والمجالس المحلية والجمعيات النشطة في هذا المجال.

أيضاً يقوم فرع المجلس بأنشطة عديدة منها:

١) مشروع ناد ترفيهي صحي بحديقة الزبيري والذي سوف يتم بتنفيذه هذه السنة ٢٠٠٤م والذي يهدف الى ادماج الأطفال المعاقين مع بقية الأطفال.

٢) اختيار الأسرة النموذجية بأمانة العاصمة وهو عمل تقوم به لأول مرة وفي حالة نجاحه ان شاء الله سوف يستمر كل عام وبشروط امتياز الأسرة، وهي كالتالي:

أولاً: الأسرة التي لها دور كبير في تنشئة أبنائها وحمايتهم والمحافظةعلى تماسك أبنائها.

ثانياً: الأسرة التي لها دور في الارتقاء بشخصية الأبناء وتنمية قدراتهم.

ثالثا: الأسرة القادرة على فتح حوار أسري سليم وناجح مع أبنائها.

رابعاً: الأسرة التي لديها أبناء متفوقون في دراستهم.

خامساً: الأسرة التي أبناؤها متفوقون في مجال العمل وما قدمته هذه الأسرة من تضحيات ملموسة للنهوض بواقعها.

ومن أعمال الفرع تم النزول الميداني لعدد (٧) مدارس حكومية للأطفال قدمت لهم المكتبات الكميات الخاصة لهم وهي عدد (٤) مكتبات خاصة بالأطفال.

وقد كان ضيق الوقت بسبب قرب الامتحانات وان شاء الله سوف يتم النزول لبقية المدارس في أقرب وقت لإكمال تقديم بقية المكتبات والكتب لهم.